

تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية باستخدام نسب المؤشرات المالية دراسة حالة في الشركة العامة لموانئ العراق للمدة (2018 – 2020)

الباحث : علي حازم دحام

الاستاذ المساعد قيصر علي عبيد الفتلي

كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

جامعة الكوفة¹

المستخلص :

أصبحت مؤشرات الاداء المالي وبالأخص تحليل النسب المالية، معلومات مهمة جدا لدعم قرارات الادارات والمستثمرين على حد سواء لتقييم الاستقرار المالي ونمو الوحدات الاقتصادية، لذا تركز هذه الدراسة على استخدام مجموعة من النسب المالية لتحليل التقارير المالية السنوية للوحدات الاقتصادية، لمعرفة مدى نمو واستقرار الوحدة الاقتصادية خلال سلسلة زمنية معينة، وأظهرت نتائج عملية تقييم الاداء لعينة الدراسة (الشركة العامة لموانئ العراق)، إن عملية تحليل النسب المالية تعد مفيدة جدا لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرار حول مدى الاستقرار المالي للوحدات الاقتصادية ومعرفة فيما اذا كانت الوحدة الاقتصادية قد استغلت الموارد المتاحة بشكل فعال .

كلمات مفتاحية : نسب مالية ، مؤشرات الاداء المالي، تقييم الأداء المالي .

¹ بحث مستل من رسالة ماجستير الموسومة (تطبيق المعيار الدولي IFRS16 (عقود الايجار) في الشركة العامة لموانئ العراق وانعكاسه على الاداء المالي)، قسم المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة .

Evaluating the financial performance of economic units using the ratios of financial indicators A case study in the General Company for Ports of Iraq for the period (2018-2020)

Professor Assistant Qayssar Ali Al-Fattli

Researcher: Ali Hazim Dahham

Administration and Economics College, Department of Accounting

University of Kufa

Abstract :

Financial performance indicators, especially the analysis of financial ratios, have become very important information to support the decisions of administrations and investors alike to assess financial stability and the growth of economic units, so this study focuses on using a set of financial ratios to analyze the annual financial reports of economic units, to see the extent of growth and stability of the economic unit during A certain time series, and the results of the performance evaluation process for the study sample (the General Company for Ports of Iraq), showed that the process of analyzing financial ratios is very useful for users of financial statements to make decisions about the extent of financial stability of the economic units and to know whether the economic unit has used the available resources effectively.

Key words: financial ratios, financial performance indicators, financial performance evaluation

المقدمة

يرتبط الاستقرار المالي للوحدة الاقتصادية بقدرتها على توليد الارباح وزيادة قيمة رأس المال المستثمر ، في الوقت نفسه قدرتها على الايفاء بالتزاماتها القصيرة والطويلة الاجل ، يعتمد تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية على طرق تحليل مالي مختلفة، ويتأثر اختيار الطرق حسب الوقت والمعايير وطبيعة المعلومات وبكل الاحوال فإن الهدف الاساسي هو تحقيق المستوى المطلوب لتقييم أنشطة الوحدة الاقتصادية، يتم استخدام النسب المالية في عمليات التحليل المالي، وذلك لقدرتها على تحليل تطور الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، وتصنف النسب المالية في مؤشرات الربحية والنشاط والسيولة والرافعة المالية، وذلك من خلال ما تقدمه الوحدة الاقتصادية في التقارير المالية السنوية، وعلى افتراض ان الادارة تراقب الجوانب الصحية المالية من خلال تحليل وتقييم الاداء المالي فإنها ومن خلال النسب المالية تستطيع التوصل فيما اذا كانت قد استخدمت موارد الوحدة الاقتصادية بشكل كفوء وفعال وانها في وضع مالي سليم واخذه بالنمو بشكل جيد ، اما تنظيم ما تبقى من هذه الورقة البحثية، يقدم الجزء الثاني المنهجية العلمية للدراسة ويستعرض الأدبيات ذات الصلة، ويصف الجزء الثالث عملية جمع البيانات وطرق التحليل المالي، أما الاستنتاجات والتوصيات فيتم أدراجها في مؤخرة الدراسة .

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة الاولى للدراسة حول الضعف في استخدام طريقة النسب المالية في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية، وذلك بسبب عدة عوامل والتي من أهمها الوعي المالي والمحاسبي بخصوص أهمية تقييم الاداء المالي وقد يكون بسبب عدم رغبة بعض الوحدات الاقتصادية بالإفصاح السليم عن عملياتها المالية، و تتمحور المشكلة الثانية حول افتقار الادارات لمعرفة ما مدى الاستقرار المالي للوحدات الاقتصادية وهل هي اخذه بالنمو او التراجع خلال سلسلة زمنية معينة، وكيفية المحافظة على مستوى معين من الاستقرار المالي والسعي الى زيادة النمو في المستقبل، ويمكن تحديد ذلك باستخدام طرق التحليل بواسطة النسب والمؤشرات المالية للوحدات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وذلك بالاعتماد على ما تفصح عنه في تقاريرها المالية السنوية، أن ثبت صحة ذلك فإن هذه الوحدات الاقتصادية تفتقد لطرق واساليب تعتبر من أفضل الاساليب العلمية للحكم على سياساتها الادارية والانتاجية والتسويقية .

هدف الدراسة

- 1 - بيان مفهوم الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
- 2 - بيان مفهوم تقييم الاداء المالي وأهميته وأهدافه
- 3 - تقييم اداء الشركة العامة لموانئ العراق باستخدام نسب والمؤشرات المالية

أهمية الدراسة

يعد تقييم الاداء المالي احد اهم الطرق للحكم على أداء الوحدات الاقتصادية وذلك عن طريق ما تقدمه من بيانات في تقاريرها المالية السنوية مما يساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية صنع القرار حول تلك الوحدات الاقتصادية، وتعد طريقة النسب والمؤشرات المالية من الوسائل المهمة لتحليل الاداء المالي للوحدات الاقتصادية وتقييم ادائها .

فرضية الدراسة

أن استخدام النسب المالية يساعد في تحسين عملية تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية .

عينة الدراسة

تم اختيار الشركة العامة لموانئ العراق لأنها تؤدي دورا مهما في الاقتصاد العراقي، من خلال مساهمتها في انشاء وتطوير وادارة الموانئ كافة في القطر وتقديم كافة الخدمات المينائية لمختلف البواخر العالمية من عمليات ارساء وشحن وتفريغ للبضائع فضلا" عن عمليات تصدير النفط والغاز عن طريق الموانئ، وبذلك تسهم في زيادة الدخل القومي .

طرائق جمع البيانات

تم اعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال الاطلاع على الادبيات المتمثلة، بالدراسات والبحوث والرسائل والاطاريح الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما اعتمدت الدراسة ايضا على المنهج الاستقرائي من خلال التعرف على الواقع الحالي للشركة العامة لموانئ العراق، وتم الحصول على المعلومات عن طريق القوائم المالية للشركة العامة لموانئ العراق .

تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية باستخدام نسب المؤشرات المالية

دراسات سابقة

(العامري ، الركابي : 2007)	دراسة
أهمية النسب المالية في تقويم الاداء	عنوان الدراسة
شركة المشاريع النفطية العراقية	عينة الدراسة
توضيح مفهوم التحليل المالي وأساليبه مع التركيز على أسلوب النسب المالية	هدف الدراسة
توصلت الدراسة الى ان هنالك زيادة في المخزون السلعي وهذا يمثل تكلفة لرأس المال العاطل ، كما ان مؤشرات نسب التداول كانت قليلة وهذا يدل على ان الموجودات المتداولة والسريعة التحول الى نقد أقل من المطلوبات المتداولة ، كما اوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على أسلوب التحليل بالنسب المالية عند تقويم اداء الشركات وتوعية المنتسبين بأهمية هذا الاسلوب .	أهم النتائج والتوصيات
(عبد الناصر ، 2013)	دراسة
التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر	عنوان الدراسة
الشركات البترولية الجزائرية	عينة الدراسة
بيان دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات الادارية والمالية في المؤسسات البترولية الجزائرية	هدف الدراسة
توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها : يعتبر تحليل الاداء المالي وسيلة فعالة لعمليات اتخاذ القرار ، لانه يساعد صناع القرار على تشخيص الحالة بصورة جيدة ، ولكي يقوم محلل البيانات بمهامه بأفضل صورة يجب توفر تقنيات تساعده على ذلك ومن اهم هذه التقنيات نسب الاداء المالي ، كما اوصت الدراسة بضرورة تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي و عقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي .	أهم النتائج والتوصيات

(E, K, Attefah .E, A, Darko:2016)	دراسة
نهج النسب المالية لتقييم الأداء المالي لـ Cal Bank Ghana من 2010 إلى 2014	عنوان الدراسة
Cal Bank Ghana	عينة الدراسة
الهدف الرئيسي للدراسة هو فحص وتقييم أداء البنك من حيث الوضع المالي والربحية ومخاطر الائتمان للفترة 2010-2014	هدف الدراسة
استنتجت الدراسة أن البنك كان صحيا ماليا خلال السنوات الخمس قيد الدراسة، وتشير جميع نتائج نسب الربحية إلى أن Cal Bank مربح. كان Cal Bank يتحسن باستمرار وأداء أفضل في تحقيق عائدات جيدة على الاستثمار ، وإرضاء مساهمهم في تقديم عوائد تنافسية ، وكذلك إدارة نفقات التشغيل الخاصة بهم على مر السنين. إلى جانب ذلك، يكشف إجراء تحليل شامل لجميع تدابير السيولة والكفاءة والمخاطر أن Cal Bank ، كان كفوء باستخدام الأصول وتوليد الدخل وإدارة نفقاته وأقل تعرضا للمخاطر . كما تظهر النتائج أيضا أن Cal Bank يحسن العمل بشكل كبير في تدابير السيولة والمخاطر بكفاءة وبالذات أثناء فترة الدراسة .	اهم النتائج والتوصيات
(P, Myšková. R,Hájek :2017)	دراسة
تقييم شامل للأداء المالي للشركة باستخدام النسب المالية والتحليل اللغوي للتقارير السنوية	عنوان الدراسة
عدد من الشركات الامريكية	عينة الدراسة
تقييم قدرة معلومات التقارير السنوية على كشف موقف الشركة المالي وفيما اذا كانت الشركة ناجحة في تقديم نتائجها ام لا	هدف الدراسة
أظهرت النتائج أن القوائم الجديدة المقترحة باستخدام النسب المالية والتحليل اللغوي للتقارير السنوية يمكن أن تكون مفيدة، خاصة لتقييم نسب التدفق النقدي ، واوصت الدراسة بضرورة ان تركز الأبحاث الإضافية على تعيين أوزان للكلمات الفردية في قواميس التحليلي اللغوي ، فإن تقييم لهجة كلمات التحليل المالي في النص سيكون أيضًا مجالًا مثيرًا للاهتمام للبحث في المستقبل ، إذ ان فقط النغمة الإيجابية / السلبية لحدوث الموضوع تسمح بإجراء تقييم دقيق لارتباطاتها بالنتائج المالية للشركات.	اهم النتائج والتوصيات

المبحث الاول : الجانب النظري

تقييم الاداء المالي في الوحدات الاقتصادية

أن الهدف الاساسي من تقييم الاداء المالي في الوحدات الاقتصادية هو تحديد الانحرافات ونقاط الضعف في اداء تلك الوحدات وايجاد واقتراح الحلول المناسبة له .

اولا : تقييم الاداء المالي

للتعرف على مفهوم تقييم الاداء المالي يجب اولاً التطرق الى تعريف الأداء المالي

1 – الاداء المالي

عرف مجموعة من الباحثين الاداء المالي على انه :

• " قدرة الوحدة الاقتصادية على استخدام مواردها بكفاءة وإنتاج مخرجات مناسبة لأهدافها ومناسبة لمستخدميها " (Ranjbar, Espeed, and Bagheri, 2017).

• هو قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة (حجاج ، 2014: 3).

• هو تعبير عن تعظيم نتائج الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال تحسين المردود المالي، ويتحقق ذلك بتعظيم الايرادات وخفض التكاليف ومحاولة جعلها بصورة مستمرة لاجل تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار على مستوى الاداء المالي (جغام ، بوقرة ، 2018 : 13).

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحث ان الاداء المالي ، هو قدرة الوحدة الاقتصادية على زيادة إيراداتها وتخفيض تكاليفها لكي تتمكن من تسديد الالتزامات المالية المترتبة عليها ، وبذلك تكون الوحدة الاقتصادية قد استطاعت الوصول الى اهدافها المالية .

ولغرض تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها المالية المنشودة ينبغي ان تركز على العوامل الآتية في ادائها المالي وهي :

أ - الإنتاجية : وتعني استخدام موارد الوحدة الاقتصادية بكفاءة لإنشاء قيمة إضافية لها .

ب - المقدرّة التنافسية: وتتمثل بقدرة الوحدة الاقتصادية على جذب المستثمرين لأطول مدة من الزمن.

ج - الجودة الكلية : وتتمثل بقيام الوحدة الاقتصادية بأجراء تحسينات مستمرة على وفق للمتطلبات المتغيرة للعملاء (Almagtome, & Abbas , 2020 : 6780)

2- تقييم الاداء المالي

يذهب عدد من الباحثين الى تعريف تقييم الاداء المالي على انه :

• اصدار حكم على النتيجة المالية للوحدة الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة من خلال استخدام مقاييس ومؤشرات مالية معينة (بلغاني ، 2017: 3) .

• وصف لقدرة الوحدة الاقتصادية على تقدير الاستثمارات الواردة في أنشطة اعمالها، مما سيسهم بطبيعة الحال في التحسن الذاتي المستمر وتحقيق الأهداف (Malichová, 2015: 238).
هنالك جدل بين بعض المؤلفين بأن الأداء المالي هو انعكاس للنتائج التي حققتها أنشطة الوحدة الاقتصادية، وبعضهم الآخر يرى أنه نتيجة لاستخدام موارد الوحدة الاقتصادية بالطريقة المثلى، لذلك تظهر اهمية تقييم الاداء المالي بالنسبة لمديري الوحدات الاقتصادية، إذ يساعد تقييم الأداء المالي في فحص سلوك الوحدة الاقتصادية والتأكد من صحة النهج الذي تتبعه لأجل الاستمرار والنمو والبقاء في المنافسة، اما بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ، فيساعدهم تقييم الأداء المالي في تحديد مواضع نقاط القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية والاستفادة من معلومات الأداء المالي لاتخاذ القرارات المناسبة : Almagtome, & Abbas, 2020: (6780).

ثانيا : العوامل المؤثرة في الاداء المالي (Almajali, Alamro, & Al-Soub, 2012 : 272)

من أجل الارتقاء بمستوى الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، يتطلب ذلك الاستخدام الأمثل لمواردها والقدرة على التعامل مع البيئتين الداخلية والخارجية، مما سيسهم بطبيعة الحال في رفع كفاءة أدائها المالي، ويمكن تقسيم العوامل التي تؤثر في الاداء المالي للوحدة الاقتصادية الى مجموعتين رئيسيتين :

المجموعة الاولى : العوامل الخارجية

هي العوامل والمتغيرات من خارج الوحدة الاقتصادية وتؤثر فيها ، والتي من الصعب السيطرة عليها والتحكم بها، ولذلك فعلى إدارة الوحدة الاقتصادية التكيف مع تلك العوامل، وتتمثل بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية .

المجموعة الثانية : العوامل الداخلية

وهي العوامل التي تقع في نطاق الوحدة الاقتصادية وبإمكانها التحكم بمجرياتها والتي تكون مرتبطة غالبا بالأمر الادارية و التنظيمية.

وسيقوم الباحث بتناول العوامل الداخلية في هذا المبحث وذلك لأنه وكما اسلفنا فأن العوامل الخارجية تكون خارج سيطرة الوحدة الاقتصادية ولا يمكنها التحكم بمجرياتها، وتتمثل العوامل الداخلية بالاتي :

1 - حجم الوحدة الاقتصادية

يؤثر حجم الوحدة الاقتصادية على أدائها المالي بطرائق عديدة . يمكن للوحدات الاقتصادية الكبيرة استغلال وفورات الحجم والنطاق، وعليه تكون أكثر كفاءة مقارنة بالوحدات الاقتصادية الصغيرة فضلا عن ذلك، قد يكون لدى الوحدات الاقتصادية الصغيرة قوة وقدرة أقل من الوحدات الاقتصادية الكبيرة، فقد تجد صعوبة

في التنافس مع الوحدات الاقتصادية الكبيرة خاصة في الأسواق ذات الطبيعة التنافسية للغاية، من ناحية أخرى عندما تصبح الوحدات الاقتصادية أكبر فأنها قد تعاني من عدم الكفاءة، مما يؤدي إلى تدني الاداء المالي، لذلك من الضروري المحافظة على توازن العلاقة الدقيقة بين الحجم والاداء المالي للوحدات الاقتصادية .

2 - الانتاجية

وتعني استخدام موارد الوحدة الاقتصادية بكفاءة لإنشاء قيمة إضافية لها (Almagtome, & Abbas, 2020: 6780). تعرف الانتاجية ايضا بأنها قدرة الوحدة الاقتصادية على توفير السلع والخدمات المتنوعة للعملاء، ويتم تقييم عامل الانتاجية من خلال احتساب معدل دوران الاصول ويتم ذلك عن طريق قسمة اجمالي الإيرادات على اجمالي الاصول للوحدة الاقتصادية (الفار ، 2018: 14)

3 - عمر الوحدة الاقتصادية

يقصد بالعمر عدد السنوات التي مرت على الوحدة الاقتصادية منذ تأسيسها، حيث ان لعمر الوحدة الاقتصادية تأثيرا "واضحا" في ادائها، إذ تعاني بعض الوحدات الاقتصادية القديمة من جمود واضح في انظمتها بحيث تكون غير مرنة وغير قادرة على مواكبة التغيرات في البيئة المحيطة بها، ولذلك السبب قد تفقد مكانتها وحصصها السوقية الى الوحدات الاقتصادية الحديثة والاصغر عمرا"، بالرغم من انها تفتقد للخبرة والسمعة والعلامة التجارية وحتى قلة في رأس المال مقارنة بالوحدات الاقتصادية الكبيرة والقديمة ، وفي حال استطاعت الوحدات الاقتصادية القديمة تحديث الانظمة وجعلها اكثر مرونة لمواجهة التغيرات فأنها بهذه الحالة ستكون صاحبة الحصة الاكبر في السوق والانتشار الاوسع وبذلك سوف تحصل على هامش مبيعات اكبر ، لأنها ذات خبرة كبيرة حيث انها استفادت من التعلم خلال سنوات عمرها السابقة، لكن مع ذلك تكون الوحدات الاقتصادية القديمة عرضة للضمور الذاتي الناتج من تقدم العمر وفي مثل هذه الحالة يمكن ملاحظة علاقة عكسية بين العمر والربحية والنمو (Almajali, Alamro, & Al-Soub, 2012: 272) .

4 - نسبة السيولة

تمثل مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الالتزامات قصيرة الاجل المترتبة عليها، ويمكن حساب نسبة السيولة عن طريق قسمة الاصول المتداولة على الالتزامات المتداولة، والمقصود بالأصول المتداولة هي الاصول القابلة للتحويل الى نقد خلال سنة واحدة اما الالتزامات المتداولة فهي الالتزامات التي يكون موعد استحقاقها خلال سنة على الاكثر ، وكلما كانت نسب السيولة مرتفعة زادت ثقة مستخدمي القوائم المالية بالوحدة الاقتصادية وبادراتها وطريقة استغلال مواردها واستقرارها المالي (الفار ، 2018: 15) .

من وجهة نظر الباحث ان نسبة السيولة المالية ترتبط ارتباطا "كبيرا" بسياسة الوحدة الاقتصادية حيث ان هناك نوعين من السياسة في الوحدات الاقتصادية وهي (السياسة الجريئة والسياسة المتحفظة)، إذ تؤدي السياسة الجريئة الى نسبة اقل للسيولة المالية وذلك بسبب توجهات هذه السياسة نحو عمليات الاقتراض

وزيادة الدائنين لغرض توفير النقد والتوسع بأعمالها مما سيزيد من الالتزامات، وعلى العكس من ذلك تؤدي السياسة المتحفظة الى نسب سيولة مالية اعلى .

5- الرافعة المالية

يقصد بالرافعة المالية التوجه الى استخدام الديون الى جانب حقوق الملكية لتمويل اصول الوحدة الاقتصادية، ويتم اللجوء اليها لتجنب استخدام الكثير من رأس المال، وتحسب نسبة الرافعة المالية بقسمة الديون على حقوق الملكية (Almajali, Alamro, & Al-Soub, 2012: 272)، او عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

الربح قبل الفوائد والضرائب – فوائد الديون

وبالرغم من ان زيادة نسبة الرافعة المالية تعني المزيد من السيولة النقدية للوحدة الاقتصادية . وذلك لان المال المقترض سوف يساعد بنمو الوحدة الاقتصادية وتوسعها الا انه وبالوقت نفسه تعد زيادة نسبة الرافعة المالية مؤشرا "خطرا" على الوحدة الاقتصادية اذا لم يتم استخدامها بطريقة جيدة حيث انها قد تكون عرضة للإفلاس ولا تجد المزيد من الدائنين في المستقبل (Almajali, Alamro, & Al-Soub, 2012: 276) .

ثالثا: أهمية تقييم الاداء المالي

هنالك عدة فوائد لعملية تقييم الاداء المالي :

- 1 – تساعد في مراقبة نشاط الوحدة الاقتصادية، كذلك طبيعة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها .
- 2 – تسهم في فهم و تحليل ومقارنة المعلومات المالية، وعليه تساعد المديرين ومستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات المناسبة حول حالة الوحدة الاقتصادية (بلغاني ، 2017: 3) .
- 3 – تساعد عملية تقييم الاداء المالي على توفير درجة عالية من الشفافية، أي تقدم صورة واضحة وحقيقية لأحداث الوحدة الاقتصادية المالية .
- 4 – تسهم عملية تقييم الاداء المالي في توفير المساءلة الفعالة، أي ضمان تنفيذ المهام بالكيفية التي تضمن نجاح الوحدة الاقتصادية و يتحقق ذلك من خلال تقديم التقارير الدورية عن نتائج عمليات الوحدة الاقتصادية (Almagtome, & Abbas, 2020: 6780) .

رابعا: أهداف عملية تقييم الاداء المالي

هنالك عدة اهداف تروجو ادارات الوحدات الاقتصادية ومستخدمو القوائم المالية تحقيقها من جراء القيام بعمليات تقييم الاداء المالي وهي :

- 1 - الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية لمهامها، مقارنة بأهدافها المرسومة (بلغاني ، 2017: 4) .

2 - السيطرة على العمل الاداري : الهدف من السيطرة على الاعمال الادارية هو ضمان العمل السليم للوحدات الإدارية، واستخدام الموارد البشرية لضمان تنفيذ الخطط والسياسات التي تضمن تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

3 - الإشراف والمراقبة على النشاط العادي أو الروتيني : بالنظر لتعدد العمليات في بعض الوحدات الاقتصادية وتعدد الوحدات والمكاتب التابعة لها تقوم الوحدات الاقتصادية بإجراءات متعددة مثل: إجراءات العمل أو طرائق العمل، وتعكس هذه الإجراءات وطرائق ممارسة أنشطة الوحدة الاقتصادية سواء كانت انتاجية او خدمية والتي بدونها لا يمكن اكتمال الاعمال، ومن الأمثلة على ذلك إجازات الموظفين، مشتريات الأثاث ، البريد الصادر، أرشفة الرسائل والمستندات في الملفات، وبعض الأساليب والطرائق الفنية الأساسية المستخدمة للتحكم في هذه الإجراءات الروتينية (Al and other , 2018 : 111) . (Shobaki)

4 - الرقابة المحاسبية والمالية: هو السيطرة على أنشطة الإدارة المالية المتعلقة بعملية صرف الأموال واستخدامها الجيد، عن طريق جمع وتسجيل وتصنيف وتجهيز وتخزين وتقديم المعلومات القيمة في شكل تقارير مالية للمستخدمين لغرض اتخاذ قرار (Almagtome, & Abbas, 2020: 6780) . ويرى الباحث ان من الضرورة التركيز على البيانات المالية ومراجعة عائدات الإيرادات والنفقات لضمان دقة الإجراءات المالية والكشف عن الأخطاء والبحث عن أسباب حدوثها والسؤال عنها وإيجاد طرائق ووسائل الحل المناسبة لها بأسرع وقت ممكن لما لها من تأثير مباشر وقوي جدا في نتائج اعمال الوحدة الاقتصادية .

خامسا : مراحل قياس وتقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية

يمكن تصنيف وتقسيم عمليات القياس وتقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية بثلاث مراحل أو خطوات بغض النظر عن نشاط الوحدات الاقتصادية ، وهي كالآتي : (Al Shobaki and other , 2018 : 112)

1 - وضع المعايير

المعايير هي أنماط او مستويات اداء معينة التي يجب تحقيقها من خلال التنفيذ ، وتعد معايير قياس وتقييم الأداء وخطة العمل هي الأساس في عمليات السيطرة على الاداء المالي، لذلك تعد أهداف الخطة المرسومة معايير أداء مرغوبة ويجب تحقيقها .

2 - قياس وتقييم الأداء

قياس الأداء هو مؤشر الاعتراف بمستوى الأداء على وفق المعايير التي تم تحديدها، في الممارسة العملية وفي كثير من الحالات تثبت أن هناك انحرافات مسموح بها وهناك انحرافات غير مسموح بها ويجب دراستها وتحديد الأسباب ومحاولة ايجاد الحلول لها، ان عملية القياس وتقييم خطوات الأداء المالي في الوحدة الاقتصادية قد يكون معقدا في بعض الاحيان لكن يتم تسهيل تعقيد هذه العملية من خلال عرض وفهم المعايير، فكلما زاد

عرض المعايير ستكون عمليات القياس أسهل وأسرع وأكثر وضوحاً، ان وجود نظام معلومات واتصال داخل الوحدة الاقتصادية من شأنه تبسيط عملية تقييم الاداء المالي وجعلها اكثر سرعة الى حد كبير، إذ يساعد نظام المعلومات والاتصال على السهولة والسرعة في جمع المعلومات حول الأنشطة المنفذة و المقارنة مع المعايير المحددة ، وتتم عملية تقييم الاداء من خلال تطبيق الخطوات الاتية : (جغام، بوقرة ، 2018 : 16)

- الحصول على القوائم المالية السنوية المتعلقة بأنشطة الوحدة الاقتصادية خلال السنة .
- اعتماد مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب السيولة المالية والربحية ونسب النشاط وتتم بعد أعداد اختيار النسب المالية التي يتم استخدامها في عملية تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية .
- تحليل وتقييم النسب، حيث بعد استخراج النتائج سوف تتضح الفروقات والانحرافات ومواقع الضعف في الأداء المالي الفعلي للوحدة الاقتصادية من خلال مقارنته بما كان مخطط مسبقاً .

3- وضع التوصيات وتصحيح الانحرافات

الهدف من أي نظام في أي وحدة اقتصادية هو التأكد من مطابقة الأداء الفعلي للأداء المخطط له واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات والفروقات الناتجة والتي أظهرتها عملية القياس والتقييم للأداء المالي، إذ يتم وضع التوصيات المناسبة بالاعتماد على نتائج عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب والمؤشرات المالية، وذلك بعد معرفة أسباب هذه الانحرافات والفروقات ومدى أثرها في الوحدة الاقتصادية لغرض التعامل ومعالجتها بالطريقة المناسبة (Al Shobaki and other , 2018 : 112) .

سادسا : مؤشرات الاداء المالي

تعد النسب المالية احد اهم ادوات التحليل المالي و الاكثر استخداما، ويتم استخدام هذه النسب لتحديد العلاقة بين بنود القوائم المالية لغرض التوصل الى دلالة ذات معنى يتمكن المحلل المالي من تفسيرها، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات الى الاقسام الرئيسية الاتية :

1 - نسب السيولة المالية

2 - نسب النشاط (معدلات الدوران)

3 - نسب الربحية

4 - نسب الاستثمار (نسب السوق)

5 - نسب المديونية

هذه المؤشرات او النسب الرئيسية تتضمن نسب فرعية و التي تعد حاسمة بالنسبة لتقييم الأداء المالي وخاصة في قطاع الصناعات التحويلي، وفيما يلي تفسير للنسب الفرعية لكل معيار او مؤشر رئيسي .

1 - نسب السيولة المالية

تشير نسب السيولة المالية إلى قدرة الوحدة الاقتصادية على تلبية الالتزامات المالية قصيرة الاجل، تعد السيولة المالية عنصرا " مهما" بالنسبة للوحدة الاقتصادية لتجنب التخلف عن التزاماتها المالية، وعليه تجنب تجربة الضائقة المالية، والحفاظ على موقف النقود، وجمع المستحقات بشكل عام، فإن نسب السيولة المرتفعة تعني أن الوحدة الاقتصادية لديها هامش امان جيد، والقدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، Abdi (2010:29)، وتشمل نسب السيولة المالية النسب الآتية :

أ - نسبة التداول

تعد هذه النسبة مقياسا " لمقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة، وتعد الزيادة في نسبة التداول مؤشرا " إيجابيا" على قدرة الوحدة الاقتصادية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل، ويمكن حسابها عن طريق قسمة مجموع الاصول المتداولة على مجموع الالتزامات المتداولة (الفار ، 2018:15).

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

الالتزامات المتداولة

ب - نسبة التداول السريعة

تقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من خلال اصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة التحول الى نقدية، حيث تستبعد المخزون الذي يعد تحوله الى نقدية بطيئا" نسبيا كذلك تستبعد المصروفات المدفوعة مقدما وتبرز اهمية هذه النسبية لأنها تقيس مقدرة الواحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الاجل دون اللجوء الى بيع المخزون، وتحسب بالشكل الآتي : (Öztürk, Serçemeli, 2016:149)

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{مصروف مدفوع مقدما})}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

الالتزامات المتداولة

ج - صافي رأس المال العامل

يمثل رأس المال العامل الفائض الناتج بعد خصم اجمالي الالتزامات المتداولة من اجمالي الاصول المتداولة اي أن:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الاصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة}$$

وتمثل الزيادة في رأس المال العامل احد اهم المؤشرات على قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الاجل بأسرع وقت (بلغاني ، 2017:9).
2 - نسب النشاط (معدلات الدوران)

تعمل هذه النسب على قياس مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية بإدارة واستخدام موجوداتها لغرض توليد الإيرادات وتحقيق الأرباح ، وهي كالآتي :

أ - معدل دوران الأصول الثابتة

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية على استخدام موجوداتها الثابتة لغرض توليد الإيرادات، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها الثابتة لتوريد الإيرادات (Alrafadi, Yusuf , 2011: 619) . وتحسب كالآتي :

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{اجمالي الموجودات الثابتة}}$$

ب - معدل دوران الأصول

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية على استخدام موجوداتها بهدف توليد الإيرادات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها لتوريد الإيرادات (Alrafadi, Yusuf , 2011: 619) . وتحسب بالشكل الآتي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ج - معدل دوران المدينين

تمثل مدى كفاءة إدارة الوحدة الاقتصادية على تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع بالآجل، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة التحصيل لإدارة الوحدة الاقتصادية، وانخفاض النسبة يدل على السياسة المتساهلة لإدارة الوحدة الاقتصادية بعمليات منح الائتمان وتحصيل الديون (العامري، الركابي ، 2007 : 118) . ويمكن حسابها بالطريقة الآتية :

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد المدينين}}$$

د - متوسط فترة التحصيل

تعمل هذه النسبة على قياس عدد الايام اللازمة لتحصيل المبالغ من جراء عمليات البيع بالآجل ومن حسابات المدينين، وتستخدم لتقييم سياسة الائتمان والتحصيل في الوحدة الاقتصادية، حيث ان زيادة مدة التحصيل بالمقارنة مع شروط الائتمان يدل على عدم كفاءة ادارة الوحدة الاقتصادية في تحصيل حساباتها المدينة او

التساهل بالسياسات الائتمانية لعملاء غير قادرين على السداد، والعكس صحيح (المحاسبين المصريين <https://www.egyacc.com>), ويتم حساب متوسط فترة التحصيل بالطريقة الآتية:

365

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{معدل دوران المخزون أو المبيعات}}{\text{متوسط فترة التحصيل}}$$

3 - نسب الربحية

تتكون من عدة مؤشرات لتقييم نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق الإيرادات ، تؤثر طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية في نوعية المؤشرات المستخدمة .على سبيل المثال، في حالة البنوك، يتم استخدام مؤشرات السيولة لتحديد مقدار السيولة التي تحتاجها البنوك من أجل تلبية التزاماتها؛ كما يمكن ان تستخدم البنوك أيضا مؤشرات الربحية، بينما تركز الوحدات الاقتصادية الصناعية على مؤشرات الربحية والنشاط ، Alrafadi, (Yusuf, 2011: 619). وتشمل النسب الآتية :

أ - العائد على الاصول (ROA)

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة الاصول المستثمرة في تحقيق الارباح للوحدة الاقتصادية، وهذا يعني أنه يقيس صافي الأرباح لكل وحدة نقد استثمرت في أصل معين، وكلما زادت نسبة العائد على الاصول دلت على أداء إداري أفضل واستخدام فعال لأصول الوحدة الاقتصادية، اما اذا انخفضت النسبة دل ذلك على الاستخدام غير الفعال للأصول، ويستخدم هذه المؤشر للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية بمختلف احجامها وذلك لان هذا المؤشر لا يتأثر بحجم الوحدة الاقتصادية (Gadoid, 2014:87). ويمكن حساب نسبة العائد على الاصول بالطريقة الآتية :

$$\text{ROA} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي متوسط الاصول}}$$

ب - العائد على حقوق الملكية (ROE)

يقيس النسبة المئوية للأرباح المكتسبة في استثمارات المساهمين المشتركين في الوحدات الاقتصادية ، وتعد ROE مفيدة لأغراض مقارنة ربحية الوحدات الاقتصادية التي تعمل في المجال نفسه ولاسيما قطاع الصناعة، ومن الناحية النظرية، ينبغي أن تحاول الوحدات الاقتصادية التي تسعى الى تعظيم ثروة أسهم المساهمين في زيادة هذا المؤشر (Yalcin, Bayrakdaroglu, & Kahraman, 2012:352)، وعليه يمكن القول أن مؤشر الاداء

هذا يهدف إلى قياس العوائد التي يتوقعها المساهمون من أسهمهم في الوحدات الاقتصادية (Gadoiu, 2014:91) . ويمكن حساب هذه النسبة بالطريقة الآتية:

$$\text{ROE} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية (راس المال المدفوع + علاوات الاصدار + الارباح المحتجزة)}}$$

ج - نسبة الارباح الى المصاريف (PER)

يقيس الارباح التشغيلية للوحدة الاقتصادية مقارنة بمصاريفها التشغيلية الإجمالية، يتم تعريف الأرباح التشغيلية، على أنها الأرباح قبل الضرائب، أما نفقات التشغيل، فتعني إجمالي النفقات ماعدا مصاريف الفائدة، تقيس (PER) مقدار الأرباح التشغيلية المكتسبة لكل وحدة نقدية من نفقات التشغيل، وتشير النسبة إلى ما مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في التحكم بنفقات التشغيل الخاصة بها (Yalcin, Bayrakdaroglu, & Kahraman, 2012:352). ويتم احتسابها وفقا للطريقة الآتية :

$$\text{PER} = \frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{مصاريف التشغيل}}$$

د - صافي هامش الفائدة (NIM)

صافي هامش الفائدة، هو الفرق بين دخل الفائدة ونفقات الفائدة، أي إنه الهامش الإجمالي على أنشطة الإقراض والاستثمار في الوحدة الاقتصادية، كلما كان التمويل منخفضا" ارتفعت النسبة وبذلك يزداد الهامش الذي تحصل عليه الوحدة الاقتصادية (Abdi, 2010: 29) . و يتم حساب صافي هامش الفائدة بالطريقة الآتية:

$$\text{MIN} = \frac{\text{(دخل الفوائد - حساب الفائدة)}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

4 - نسب الرافعة المالية , وتحليل المديونية والاقتراض

أ - نسبة الديون الى الاصول

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت اليه الوحدة الاقتصادية في الاعتماد على القروض والمصادر الخارجية للأموال في تمويل احتياجاتها، ان ارتفاع هذه النسبة يساعد على تعظيم العائد للمالكين وبقاء سيطرتهم واستمرارها وذلك لعدم حاجتهم لزيادة رأس المال عن طريق ادخال شركاء جدد ، كذلك تؤدي زيادة النسبة الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية بسبب الأعباء الاضافية التي تتحملها جراء عمليات الاقتراض ، الامر الذي يثير قلق وحفيظة الدائنين عن تقديم اي قروض مستقبلا فيما اذا استمرت الوحدة الاقتصادية بالسير على هذا النهج (Gouveia,2019: 22) . ويمكن حساب هذه النسبة بالطريقة الآتية :

نسبة الديون الى الاصول = اجمالي الديون (قصيرة + طويلة الاجل)

اجمالي الاصول (ثابتة ومتداولة)

ب - نسبة الديون الى حقوق الملكية

تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على عمليات الاقتراض الخارجي بالمقارنة مع حقوق الملاك ، وتشير زيادة هذه النسبة على ان الوحدة الاقتصادية تعتمد على عمليات الاقتراض الخارجي لتمويل احتياجاتها اكثر من اعتمادها على مساهمات الملاك (المحاسبين المصريين <https://www.egyacc.com> ,). ويمكن حساب هذه النسبة بالطريقة الاتية :

نسبة الديون الى حقوق الملكية = اجمالي الديون

صافي حقوق الملكية

ج - نسبة غطاء الفائدة

تمثل هذه النسبة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد فوائد القروض من الارباح المحققة، ويمكن حسابها عن طريق قسمة صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاطفاء (EBITDA) على الفوائد السنوية المدفوعة، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت بالنتيجة قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد فوائد القروض الملزمة بها للغير (IFRS Foundation,2016: 8). ويمكن حساب هذه النسبة بالطريقة الاتية :

نسبة غطاء الفائدة = EBITDA

مصاريف الفوائد السنوية

المبحث الثاني :

الجانب التطبيقي

اولا : نبذة مختصرة عن الشركة العامة لموانئ العراق

تأسست الشركة في عام 1917 بأسم ميناء البصرة العسكري، وفي عام 1919 وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى تم تطوير ميناء البصرة أذ تم تحويله من ميناء عسكري للقوات البريطانية إلى ميناء تجاري تحت السيطرة العراقية، أذ تم تطوير الأرصفة وجلب معدات كاملة لتشغيله وإنشاء سقائف ومخازن، وفي عام 1922 أصبحت إدارة الميناء تحت إشراف وزارة المالية، اما في عام 1931 فتم افتتاح بناية مديرية الموانئ العامة تحديدا في منطقة المعقل وبحضور الملك فيصل الاول، وفي عام 1939 تحولت مهمة الإشراف على الميناء إلى وزارة المواصلات والأشغال، ثم أصبحت عام 1956 مصلحة الموانئ العراقية إدارة مستقلة بموجب قانون رقم 40، وفي عام 1976 أصبحت الموانئ مؤسسة بموجب القانون رقم 7، وفي عام 1987 أصبحت الموانئ منشأة الى ان

تم تأسيس الشركة العامة لموانئ العراق في عام 1997 بموجب قانون الشركات رقم 22، وان الهدف الرئيس من تأسيسها هو القيام بأعمال إدارة الموانئ العراقية والملاحة في المياه الإقليمية، والقيام بأعمال الصيانة والحفر في القنوات الملاحية واعمال الارساء والشحن والتفريغ للسفن التجارية (الشحمانى، 2019:12)

ثانياً : قائمة الميزانية العمومية وكش العمليات الجارية للشركة العامة لموانئ العراق فيما يلي كشوفات تحليلية مقارنة لقائمة الميزانية العمومية وكشف العمليات الجارية للسنوات 2018 – 2019 – 2020 وبوصف سنة 2018 سنة أساس، إذ ستم مقارنة بنود قائمة الميزانية كافة وكشف الدخل لسنتي 2019 و2020 مع مقابلاتها في سنة الأساس 2018، وكما مبين في الجدول (1) والجدول (2).

1 – الميزانية العمومية

جدول (1)

قائمة الميزانية العمومية للشركة العامة لموانئ العراق

رقم	رقم	(3) 2020	(2) 2019	(1) 2018	الدليل المحاسبي
					1 الموجودات
					الموجودات الثابتة
0.89	0.91	315976298074	322629936805	355022827015	11 الموجودات الثابتة القائمة (بالقيمة الدفترية)
0.30	0.65	9424806360	20331125591	31237444824	118 نفقات إيرادية مؤجلة
4.51	2.57	24769523915	14132429865	5490005215	12 مشاريع تحت التنفيذ
1	1	14000000	14000000	14000000	151 استثمارات مالية طويلة الاجل
		<u>350184628349</u>	<u>357107492261</u>	<u>391764277054</u>	
					الموجودات المتداولة
1.22	0.96	22756686912	17952074547	18676945262	13 المخزون (بالكلفة)
0.91	0.91	17157047129	17090224543	18878413271	138 اعتمادات مستندية لشراء مواد
0.70	0.72	20632000000	21132000000	29292000000	142 قروض ممنوحة قصيرة الاجل
1.01	1.05	215095168881	224295622761	213058234343	16 المدينون
1.30	1.19	626884153343	572995679004	482734065345	18 النقود
		<u>902525056265</u>	<u>853465600855</u>	<u>762639658221</u>	
		<u>1252709684614</u>	<u>1210573093116</u>	<u>1154403935275</u>	مجموع الموجودات
					2 مصادر التمويل
					مصادر التمويل طويلة الاجل
103.96	103.96	62687912218	62687912218	603000000	21 راس المال المدفوع
1.09	0.95	493917270637	429981792431	451861430520	22 الاحتياطات
		<u>556605182855</u>	<u>492669704649</u>	<u>452464430520</u>	
					مصادر التمويل قصيرة الاجل
0.99	1.02	696104501759	717903388467	701939504755	26 الدائنون
		<u>1252709684614</u>	<u>1210573093116</u>	<u>1154403935275</u>	مجموع مصادر التمويل

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى البيانات المالية للشركة العامة لموانئ العراق .

تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية باستخدام نسب المؤشرات المالية

من خلال عملية التحليل المقارن للميزانية العمومية، نلاحظ إن هناك تقلبات طفيفة في اغلب بنود قائمة الميزانية العمومية والتي تكاد تكون غير مؤثرة في الوضع المالي للشركة العامة لموانئ العراق، إلا ان هنالك بعض التغيرات التي تستدعي التوضيح وهي:

نلاحظ إن هنالك زيادة واضحة في بنود الموجودات المتداولة وخصوصا النقود والمخزون السلعي وهذا مؤشر جيد، إذ ان زيادة النقود والمخزون تساعد على زيادة نسبة السيولة المالية للشركة مما يعني مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الاجل، ونلاحظ ان المطلوبات طويلة الأجل قد ارتفعت بصورة كبيرة جدا، وذلك بسبب ارتفاع نسبة راس المال المدفوع للشركة بشكل كبير جدا وذلك حسب طلب الشركة وموافقة رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية على رفع رأس مال الشركة العامة لموانئ العراق، بسبب توسع الشركة بشكل كبير عما كانت عليه سابقا وتوسع نشاطاتها، وان ارتفاع رأس مال الشركة سوف يساعد بشكل كبير على زيادة نسبة الاستثمارات من خلال زيادة نسبة التمويلات الداخلية وعدم الاعتماد على التمويلات الخارجية وهذا ما ساعد على عدم زيادة التمويلات الخارجية عن طريق الدائنين بل ساعد على انخفاضها وان كان الانخفاض طفيفا حاليا، أذ من الممكن ان يساعد على انخفاضها بشكل اكبر مستقبلا .

2 - كشف العمليات الجارية

جدول رقم (2)

كشف العمليات الجارية للشركة العامة لموانئ العراق

3 1	2 1	(3) 2020	(2) 2019	(1) 2018	الدليل المحاسبي أسم الحساب
0.80	0.91	418568100187	478229979964	524903733409	45-41 إيرادات النشاط الجارى
					<u>المصروفات الجارية</u>
0.90	0.99	179785284618	199410651596	200413939132	31 الرواتب والاجور
0.85	0.92	19629850200	21247025900	22982640121	32 المستلزمات السلعية
0.84	0.78	10688503892	9917966156	12706600713	33 المستلزمات الخدمية
0.63	0.65	48097864078	50062348000	76928397852	34 مقاولات وخدمات
1.04	1.01	70441101679	68591763563	67767836365	37 الاندثارات
2.07	1.42	43920520	30167100	21214000	384 ضرائب ورسوم
		328686524987	349259922315	380820628183	
		89881575200	128970057649	144083105226	فائض العمليات الجارية (المرحلة الاولى)
					<u>تضاف الايرادات التحويلية الاخرى</u>
0.06	23.21	15205745	6116658183	263539980	48 الايرادات التحويلية
1.65	0.59	5485856570	1954627201	3326198736	49 الايرادات الاخرى
		5501062315	8071285384	3589738716	
					<u>تنزل - المصروفات التحويلية الاخرى</u>
0.73	1.08	5989218950	8808823150	8177246000	38 المصروفات التحويلية
0.95	0.83	13955834086	12239331633	14767756397	39 المصروفات الاخرى
		19945053036	21048154783	22945002397	
		75437584479	115993188250	124727841545	فائض العمليات الجارية (المرحلة الثانية)

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد الى البيانات المالية للشركة العامة لموانئ العراق

من خلال عملية التحليل المقارن لكشف العمليات الجارية للشركة العامة لموانئ العراق، نلاحظ أن هناك انخفاضاً في إيرادات النشاط الجاري للشركة، ويعد هذا الانخفاض طبيعياً نتيجة تراجع الأوضاع الاقتصادية العالمية منذ عام 2019 ومروراً بعام 2020 وذلك جراء جائحة كورونا وما صاحبها من تراجع في الاقتصاد العالمي، إذ انخفض عدد السفن التجارية الداخلة والخارجة للموانئ العراقية مما سبب إنخفاضاً في إيرادات النشاط الخدمي الناتج من أعمال تقديم الخدمات لتلك السفن، كما صاحب ذلك الانخفاض في الإيرادات انخفاض ملحوظ في المصاريف الخدمية وهذا يدل على العلاقة الطردية ما بين حجم الإيرادات وحجم المصروفات، إذ كلما ارتفعت الإيرادات ارتفعت بالمقابل المصاريف المنفقة لاجل تقديم الخدمات المولدة لذلك الإيراد والعكس صحيح، كما نلاحظ أن هنالك ارتفاعاً كبيراً جداً في الإيرادات التحويلية شهدتها سنة 2019 وذلك بسبب تحصيل مبالغ كبيرة تعود إلى غرامات وتعويضات لقضايا متعددة، إذ عادت نسبة تلك الإيرادات إلى وضعها الطبيعي في سنة 2020. ويرى الباحث أنه بالرغم من إجراء تلك التحليلات إلا أنه لا يمكن إعطاء مؤشر واضح عن أداء الشركة إلا في حالة ربط بنود كشف العمليات الجارية بنود كشف الميزانية العمومية، وذلك لغرض الوصول إلى احتساب بعض النسب والمؤشرات المالية التي تساعد على تقييم الأداء المالي للشركة بشكل أكثر وضوحاً، وكما يلي في الجدول (3).

جدول (3)

أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للشركة العامة لموانئ العراق

التغير بين سنة 2018 - 2020	التغير بين سنة 2018 - 2019	سنة 2020	سنة 2019	سنة 2018	النسبة
145720401040	74862058922	206420554506	135562212388	60700153466	راس المال العامل
0,1 مرة	0,1 مرة	1,19 مرة	1,19 مرة	1,09 مرة	نسبة التداول
0,2 مرة	0,6 مرة	1,3 مرة	1,7 مرة	1,1 مرة	نسبة التداول السريعة
(0,2)	0,1	0,5 مرة	0,8 مرة	0,7 مرة	نسبة النقد
0,14 (0) مرة	0	1,20 مرة	1,34 مرة	1,34 مرة	معدل دوران الأصول الثابتة
0,13 (0) مرة	0,06 (0) مرة	0,33 مرة	0,40 مرة	0,46 مرة	معدل دوران الأصول
(% 10,6)	(% 9,84)	%0,2	%0,958	% 10,8	نسبة صافي الدخل إلى الموجودات
1,13 مرة	2,63 مرة	2,03 مرة	3,53 مرة	0,9 مرة	معدل دوران رأس المال العامل
(% 5)	(% 2)	%56	%59	%61	نسبة الديون إلى إجمالي الأصول
(% 6)	0	%18	%24	%24	نسبة صافي الدخل إلى الإيرادات

المصدر : من أعداد الباحث بالاستناد إلى (Gouveia,2019: 22)، (IFRS Foundation,2016: 8) و(البيانات المالية للشركة العامة لموانئ العراق).

يتضح من خلال الجدول السابق ان رأس المال العامل قد ارتفع بصورة كبيرة كما ارتفع معدل الدوران الخاص به، وهذا يدل على مقدرة الشركة المالية بالوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الاجل، اما فيما يخص نسبة التداول الخاصة بالشركة فأنها لم تكن بالمستوى المطلوب ، إذ أن المعيار النمطي ينص على ان تكون النسبة 1:2 وبالعودة الى جدول رقم (3) ، نلاحظ أن أعلى نسبة كانت 1:1,19 وهي أقل من النسبة المطلوبة ، إذ يرجع السبب في ذلك الى وجود زيادة كبيرة في المطلوبات المتداولة قصيرة الاجل، وهذا بدوره يعكس مؤشرا " سلبيا" إذ إن متطلبات قبول الالتزامات قصيرة الاجل عادة ما تكون بفائدة عالية مقارنة بالالتزامات طويلة الاجل، لذا يستوجب تدخل الجهات المالية لأجل العمل على رفع نسبة التداول، اما فيما يخص نسبة التداول السريعة فأن المعيار النمطي ينص على ان تكون بنسبة 1:1 ، وبالعودة الى جدول النسب المالية نلاحظ ان النسبة السريعة للتداول على مدى ثلاث السنوات كانت اكبر من النسبة المطلوبة، لذا يجب خفض هذه النسبة حتى تتساوى مع النسبة المطلوبة، اما فيما يخص نسبة الديون الى اجمالي الاصول، فبالرغم من انخفاض النسبة خلال سنة 2019 و2020 مقارنة عما كانت عليه في 2018 ، الان انها مازالت تشير الى ان أكثر من نصف موجودات الشركة متأتية من الديون الخارجية ، وهذا بطبيعة الحال يعتبر مؤشر غير جيد، اما نسبة صافي الدخل الى الموجودات فأنها شهدت تراجعا " كبيرا" خلال سنتي 2019 و2020، ويرجع سبب ذلك الى جائحة كورونا وما صاحبها من تراجع في الاقتصاد العالمي، إذ انخفض عدد السفن الداخلة الى الموانئ العراقية مولدة بطبيعة الحال انخفاضا " كبيرا" في مجمل الإيرادات التشغيلية .

ونتيجة لما تقدم يمكن الان الاجابة عن فرضية الدراسة والتي تنص على ان استخدام النسب والمؤشرات المالية يساعد على تحسن تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية ؟

فأن الاجابة هي نعم يساعد وبشكل كبير على إعطاء صورة أكثر وضوحا" عن الاداء المالي للوحدات الاقتصادية وكيفية استخدام مواردها المتاحة .

استنتاجات

- 1 - ان استخدام النسب والمؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية، يساعد على اعطاء صورة واضحة للمستثمرين حول كيفية استخدام الوحدة الاقتصادية لمواردها .
- 2 - رأس المال العامل ومعدل دوران راس المال العامل خلال سنتي 2019 و2020 ارتفعا بصورة ملحوظة عما كانا عليه في 2018 ، وهذا يدل على مقدرة الشركة بالوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الاجل .
- 3 - ان مؤشر نسبة التداول كان اقل من النسبة المطلوبة 2 : 1 ، وهذا يدل على وجوب رفع نسبة الموجودات المتداولة لتكون بمقدار الضعف لقيمة المطلوبات المتداولة .
- 4 - ان نسبة التداول السريعة كانت اكبر من النسبة المطلوبة 1 : 1 ، وهذا يدل على ان المخزون السلعي لا يمثل الجزء الاكبر من الموجودات المتداولة ولا يعرقل او يعطل عملية الحصول على السيولة السريعة .
- 5 - تبين من خلال عرض قائمة الميزانية للسنوات من 2018 - 2019 - 2020 ، ان مبلغ المطلوبات قصيرة الاجل اكبر من المطلوبات طويلة الاجل خلال السنوات الثلاث ، وهذا من شأنه ان يعرض الشركة لمخاطر عالية .
- 6- إن أكثر من نصف موجودات الشركة ممولة عن طريق التمويلات الخارجية
- 7- حققت الشركة صافي دخل يعد مقبولا مقارنة بالايرادات خلال السنوات عينة الدراسة .

المصادر

اولا : المصادر العربية :

- 1 - أليبيانات المالية للشركة العامة لمواني العراق لسنتي 2019 - 2020 وعقد أستئجار الوحدات البحرية .
- 2 - أالشحمانى ، عبد الزهرة . (2019). "المواني العراقية تاريخها وأصالتها 1919-1969" .ط1، البصرة ، دار الكتب والوثائق .
- 3 - ألعامري ، زهرة حسن . أركابي ، علي خلف . (2007). "أهمية النسب المالية في تقويم الاداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية " . العدد 36 ، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية .
- 4 - أالفار ، سماح . (2018) . "العوامل المؤثرة على الاداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين " . رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية / جامعة الازهر / فلسطين.
- 5 - بلغاني ، عائشة . (2017) . "تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت (2013 - 2014 - 2015)" . رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير / جامعة قاصدي مرباح - ورقلة / الجزائر العاصمة / للحصول على درجة ماجستير في علوم المحاسبة .
- 6 - جغام ، سعاد . بوقرة ، مسعودة . (2018) . " دور التحليلي المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة اقتصادية " . رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير / جامعة محمد بوضياف / المسيلة / للحصول على درجة ماجستير في علوم المحاسبة .

ثانيا: المصادر الاجنبية

- 1 - Abdi, D. (2010). "*Financial Performance Evaluation: A case study of Awash International Bank SC*". Doctoral dissertation, Mekelle University.
- 2 - Al Shobaki, M. J., Abu-Naser, S. S., Salama, A. A., AlFerjany, A. A. M., & Amuna, Y. M. A. (2018). "*The Role of Measuring and Evaluating Performance in Achieving Control Objectives-Case Study of* Islamic University
- 3 - Almagtome, A., & Abbas, Z. (2020). "*Value relevance of financial performance measures: An empirical study*". *International Journal of Psychological Rehabilitation*, 24(7), 6777-6791.
- 4 - Almajali, A. Y., Alamro, S. A., & Al-Soub, Y. Z. (2012). "*Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at Amman Stock Exchange*". *Journal of Management research*, 4(2), 266.
- 5 - Alrafadi, K.M. & Md.Yusuf, M. (2011). "*Comparison between financial ratios analysis and balanced scorecard*". *American journal of economics and business administration*, 3(4), 618.
- 6 - Gadoiu, M. (2014). "*Advantages and limitations of the financial ratios used in the financial diagnosis of the enterprise*". *Scientific Bulletin-Economic Sciences*, 13(2), 87-95.
- 7 - Gouveia, D.N.A. (2019). "*The effects of the new accounting standards for leases on firm*". Doctoral dissertation. [Http://run.unl.pt/bitstream/10362/70305/1/Gouveia-2019.pdf](http://run.unl.pt/bitstream/10362/70305/1/Gouveia-2019.pdf)
- 8 - IFRS-A. (2016). "*IFRS standard International Financial Reporting standard*" United Kingdom, IFRS Foundation Publications Department.
- 9 - Malichova, Eva. (2015). "*Evaluation of financial performance of enterprises in IT sector*". University of Zilina, Faculty of management science and informatics
- 10 - Öztürk, M., & Serçemeli, M. (2016). "*Impact of New Standard- IFRS 16 Leases on Statement of Financial Position and Key Ratios: A Case Study on an Airline Company in Turkey*". *Business and Economics Research Journal*, 7(4), 143.
- 11 - Ranjbar, M. H., Espeed, M., & Bagheri, M. (2017). "*Analyzing of the Relationship between Financial Performance and Efficient Use of Financial Resources: Evidence from General Government Agencies*". *International Journal of Economic Perspectives*, 11(3).
- 12 - Yalcin, N., Bayrakdaroglu, A., & Kahraman, C. (2012). "*Application of fuzzy multi-criteria decision making methods for financial performance evaluation of Turkish manufacturing industries*". *Expert systems with applications*, 39(1), 350-364

المواقع الالكترونية:

<https://www.egyacc.com>